

Distr.: Limited
5 April 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

مقرر اللجنة الخاصة المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٦ بشأن بورتوريكو

تقرير من إعداد المقرر الخاص للجنة، بشار الجعفري (الجمهورية العربية
السورية)

المحتويات

الفقرات الصفحة

٢	١	أولا - مقدمة
٢	١٠-٢	ثانيا - معلومات أساسية
٢	٤-٢	ألف - لمحة عامة
٣	١٠-٥	باء - الوضع الدستوري والسياسي
٦	٥٢-١١	ثالثا - التطورات الأخيرة
٦	٣٠-١١	ألف - التطورات السياسية
١٤	٤٤-٣١	باء - التطورات العسكرية
١٩	٥٢-٤٥	جيم - التطورات الاقتصادية
٢٤	٥٨-٥٣	رابعا - الإجراءات السابقة التي اتخذتها الأمم المتحدة
٢٤	٥٤-٥٣	ألف - لمحة عامة



- ٢٤ ٥٧-٥٥..... الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الخاصة - بء
- ٢٦ ٥٨..... الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة - جيم

أولاً - مقدمة

١ - اعتمدت اللجنة الخاصة، في جلستها التاسعة المعقودة في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، مشروع القرار A/AC.109/2006/L.7 بشأن المسألة المتعلقة بمقرر اللجنة الخاصة المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ بشأن بورتوريكو. وفي الفقرة ١٠ من القرار، طلبت اللجنة الخاصة من المقرر أن يقدم لها تقريراً في عام ٢٠٠٧ عن تنفيذ القرار. وقد أعد مقرر اللجنة الخاصة هذا التقرير استجابة لذلك الطلب. ويتناول التقرير مسألة بورتوريكو في ضوء التقارير السابقة التي أعدها المقرر، والتطورات السياسية والعسكرية الأخيرة في بورتوريكو، والإجراءات التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة.

ثانياً - معلومات أساسية

ألف - لمحة عامة

٢ - تقع بورتوريكو^(١) في أقصى شرق جزر الأنتيل الكبرى في البحر الكاريبي وهي أصغر تلك الجزر. وتبلغ مساحة أرضها ٩٥٩ ٨ كيلومتراً مربعاً تشمل الجزر الصغيرة المجاورة لها وهي بييكيس وكوليرا ومونا. وتغطي الجبال أكثر من ثلاثة أرباع بورتوريكو، ويبلغ ارتفاع السلسلة الممتدة بطول الجزيرة في أعلى نقاطها ٣٣٨٨ ١ متراً.

٣ - ووفقاً لتقديرات سنة ٢٠٠٦، فإن عدد السكان الذين يتكلمون اللغة الإسبانية أساساً يناهز ٣,٩ ملايين نسمة، وإن كان عدد معين من البورتوريكيين يتكلمون الانكليزية أيضاً. ووفقاً لتقديرات تعداد الولايات المتحدة، فقد بلغ متوسط معدل النمو السكاني في بورتوريكو ٠,٧ في المائة خلال السنوات الممتدة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥. وخلال العقود الأربعة الماضية، تحولت ديموغرافيا الجزيرة من ديموغرافيا مجتمعي زراعي تقليدي إلى ديموغرافيا مجتمعي صناعي، حيث تباطأ النمو السكاني وارتفع معدل العمر المتوقع عند الولادة بشكل حاد. ونتج تباطؤ النمو السكاني في جزء منه عن هجرة حوالي ٥٠٠ ٠٠٠ بورتوريكي إلى الولايات المتحدة، ولا سيما في الخمسينات والستينات. وفي الوقت الحاضر، يزيد عدد البورتوريكيين في البر الرئيسي للولايات المتحدة بشكل طفيف على عدد البورتوريكيين في بورتوريكو^(٢).

(١) انظر بورتوريكو في: www.cia.gov/cia/publications/factbook.

(٢) Department of Federal Affairs of the Government of Puerto Rico and Angelo Falcon of the Puerto Rico Policy Institute, 2006.

٤ - وتمنح جنسية الولايات المتحدة للأشخاص المولودين في بورتوريكو، ولكن ليس لهم حق التصويت في الانتخابات الرئاسية أو انتخابات الكونغرس في الولايات المتحدة ما لم يكونوا مقيمين في البر الرئيسي للولايات المتحدة. وإضافة إلى ذلك، اعترفت المحكمة العليا لبورتوريكو بوجود الجنسية البورتوريكية في قرار للمحكمة. وبعد ذلك، صدقت وزارة خارجية بورتوريكو على هذه الجنسية التي يمكن للبورتوريكيين طلبها عن طريق إجراءات وضعها وزارة خارجية بورتوريكو. وبموجب ترتيبات الكومنولث الحالية، تتولى الولايات المتحدة سلطة الدفاع والعلاقات الخارجية والتجارة الخارجية والمسائل النقدية بينما تتمتع بورتوريكو باستقلال ذاتي فيما يتعلق بالمسائل الضريبية والسياسات الاجتماعية ومعظم الشؤون المحلية. وتتمايز الأحزاب السياسية الرئيسية في الإقليم أساساً بمواقفها إزاء الوضع السياسي النهائي لبورتوريكو، ولا أحد منها راضٍ عن الوضع الراهن. ويؤيد الحزب الشعبي الديمقراطي، الموجود في السلطة حالياً، وضعاً معززا للكومنولث، بحيث لا يكون إقليمياً ولا مستعمرة، ويحتفظ في ظلّه البورتوريكيون بجنسية الولايات المتحدة ولكن يتمتعون بسلطة حكومية أكبر في شؤونهم الخاصة وبمزيد من الحرية في إقامة علاقات إقليمية ودولية. ويؤيد الحزب التقدمي الجديد أن تصبح بورتوريكو ولاية كاملة الاندماج في الولايات المتحدة. والتأييد الذي يحظى به الحزب الشعبي الديمقراطي أكبر قليلاً مما يحظى به الحزب التقدمي الجديد. ويؤيد الحزب الثالث، حزب استقلال بورتوريكو، استقلال الجزيرة. وقد بدأ كلا الحزبين السياسيين الرئيسيين التحضيرات الأولية للانتخابات العامة المقبلة المقرر تنظيمها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وسيجري اختيار مرشح الحزب التقدمي الجديد الذي يصرع سلسلة من تهم الغش ضد كبار أعضائه في انتخابات أولية تتسم بالانقسام سنة ٢٠٠٧^(٣).

باء - الوضع الدستوري والسياسي

٥ - يرد وصف مفصل لدستور كومنولث بورتوريكو لعام ١٩٥٢ في الفقرات من ٩١ إلى ١١٩ من تقرير مقرر اللجنة الخاص لعام ١٩٧٤ (A/AC.109/L.976). وباختصار، تتكون الحكومة من: (أ) حاكم يُنتخب لمدة أربع سنوات في كل انتخابات عامة؛ (ب) جمعية تشريعية تتكون من مجلسين هما مجلس الشيوخ (٢٧ عضواً) ومجلس النواب (٥١ عضواً، ينتخبهم السكان البالغون بالاقتراع المباشر في كل انتخابات عامة)؛ (ج) محكمة عليا ومحاكم أدنى. وتعتبر الولايات المتحدة ولايتها القضائية شاملة لبورتوريكو من خلال وجود المحكمة الاتحادية للولايات المتحدة. ويمثل بورتوريكو في حكومة الولايات المتحدة مفوض مقيم، وهو عضو ليس له حق التصويت في مجلس نواب الولايات المتحدة،

(٣) Economist Intelligence Unit. Country Report 2006, Poerto Rico January 2007

ولكنه عضو له حق التصويت في اللجان التي يشارك فيها. ورغم أن للنظام القضائي في بورتوريكو محاكمه الخاصة به، فإنه مدمج في النظام القضائي الاتحادي للولايات المتحدة من خلال محكمة الاستئناف بالدائرة الأولى. والقانون الاتحادي له الأسبقية على القانون المحلي.

٦ - وحتى بعد إقامة حكومة دستورية لبورتوريكو في عام ١٩٥٢، استمرت سلطة الكونغرس الأمريكي على بورتوريكو دون تغيير. ويتمتع الكونغرس الأمريكي بكامل السلطات على بورتوريكو، بينما تتمتع الجزيرة بسلطة محلية على مجالات محددة. وظلت جميع القوانين ذات الصلة بعلاقات الإقليم بالولايات المتحدة سارية من خلال قانون العلاقات الاتحادية (انظر A/AC.109/L.976، الفقرات ١٢٠-١٣٢)، وهو القانون الذي أدمجت بورتوريكو. بموجبه في النظم التجارية والجمركية والنقدية للولايات المتحدة. وأخذت الولايات المتحدة على عاتقها أيضا مسؤولية الدفاع عن بورتوريكو. وفي عام ١٩٥٨، طلبت الجمعية التشريعية لبورتوريكو إدخال تغييرات على قانون العلاقات الاتحادية، وهي تغييرات ما لم يجر سنها. وفي عام ١٩٥٩، قدمت إلى كونغرس الولايات المتحدة ثلاثة مشاريع قوانين تطلب إدخال تغييرات على الوضع السياسي للإقليم، ولكن لم يتخذ أي إجراء بشأن أي من تلك المشاريع. وعرض الاستفتاء العام لعام ١٩٦٧ الذي لم يشارك فيه القطاع المؤيد للاستقلال على السكان الاختيار بين الاستقلال أو أن يصبح الإقليم جزءا من الولايات المتحدة أو الإبقاء على وضع الكومنولث. وحظي الخيار الأخير بتأييد ٦٠,٤١ في المائة من الناخبين.

٧ - وأسفر استفتاء عام آخر أُجري عام ١٩٩٣، تضمن خيارات تكاد تكون مطابقة لخيارات استفتاء عام ١٩٦٧، عن النتائج التالية، حيث أيد ٤٨,٤ في المائة بقاء الوضع الراهن (الكومنولث)، وصوت ٤٦,٢ في المائة لصالح وضع الولاية، واختار ٤ في المائة الاستقلال. وعقب إعلان هذه النتيجة، طلبت الجمعية التشريعية لبورتوريكو إلى كونغرس الولايات المتحدة أن يقرر ما إذا كان تعريف الكومنولث، بصيغته الواردة في بطاقة الاستفتاء، مقبولا. ورد الكونغرس بالنفي، بحجة أن التعريف الوارد يحتوي على توقعات غير ممكنة التحقيق (A/AC.109/1999/L.13، الفقرات ١٧٢-١٨٠). وبعد ذلك صوتت الجمعية التشريعية لبورتوريكو على إجراء استفتاء عام آخر عام ١٩٩٨. وفي شباط/فبراير ١٩٩٧، قُدم إلى كونغرس الولايات المتحدة مشروع قانون يانغ الذي سعى إلى جعل نتائج استفتاء بورتوريكو المقترح لعام ١٩٩٨ ملزمة لحكومة الولايات المتحدة. وأقر مجلس النواب مشروع القانون في آذار/مارس ١٩٩٨، بأغلبية ٢٠٩ مقابل ٢٠٨ أصوات، أي بفارق صوت واحد، ولكن لم يبت فيه مجلس الشيوخ قبل انتهاء دورة الكونغرس، وبالتالي انتهت فترة سريانه.

٨ - ورغم أن الكونغرس لم ينجح في إلزام حكومة الولايات المتحدة بالنتائج، فقد جرى تنظيم استفتاء عام ١٩٩٨ في مواعده المقرر. إلا أنه ثار جدل كبير بشأن صياغة الخيارات الواردة في بطاقة الاستفتاء. واحتج الحزب الشعبي الديمقراطي المؤيد للكونغرس بأن بطاقة الاستفتاء تعطي، بالصورة التي صيغت بها، معلومات غير صحيحة عن وضع الكونغرس، وتم عن محاولة متعمدة لإرباك مؤيديه تتمثل في تضمينها خياراً آخر هو "الارتباط الحر"، الذي يشابه في تعريفه إلى حد كبير "وضع الكونغرس". ونتيجة فتوى للمحكمة العليا لبورتوريكو، أدرج الخيار الخامس "لا شيء مما تقدم" في بطاقة الاقتراع، وشجع الحزب الشعبي الديمقراطي أنصاره على تأييد ذلك الخيار. وكانت نتائج الاستفتاء الذي أجري في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ كما يلي: ٤, ٥٠ في المائة لصالح "لا شيء مما تقدم"، و ٧, ٤٦ في المائة لصالح وضع الولاية، و ٣, ٢ في المائة لصالح الاستقلال، و ٣, ٠ في المائة لصالح الارتباط الحر، و ٦, ٠ في المائة لصالح الكونغرس.

٩ - وعقب استفتاء عام ١٩٩٨، صرح رئيس الولايات المتحدة حينها، وليم ج. كلينتون، بأنه سيعمل مع الكونغرس وزعماء بورتوريكو لتوضيح مسألة وضع الإقليم. ثم شكّل فرقة العمل الرئاسية المعنية بوضع بورتوريكو. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، عين البيت الأبيض ١٦ من أعضاء فرقة العمل. وفي الوقت نفسه، عدّل الرئيس جورج بوش الأمر التنفيذي الصادر عن الرئيس كلينتون ليطالب إلى فرقة العمل أن تقدم تقريراً عن التقدم المحرز مرة كل سنتين بدلاً من مرة كل سنة. وذكر البيت الأبيض في النشرة الصحفية التي أعلن فيها أسماء أعضاء فرقة العمل أنه "سيسعى إلى تنفيذ السياسة المحددة" في الأمر الصادر عن الرئيس كلينتون. وقال زعيما كل من الحزب الشعبي الديمقراطي المؤيد للكونغرس وحزب استقلال بورتوريكو المؤيد للاستقلال إن هذا الإجراء لا ينم عن أي نية جادة من جانب الرئيس بوش لاتخاذ إجراء بشأن الوضع السياسي لبورتوريكو في المستقبل القريب، في حين رحب الحزب التقدمي الجديد المؤيد لوضع الولاية بالإعلان بوصفه دليلاً على أن واشنطن العاصمة يهتما معالجة المسألة فور انتهاء الانتخابات في بورتوريكو وفي الولايات المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤^(٤).

١٠ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، أصدرت فرقة العمل الرئاسية المعنية ببورتوريكو تقريرها الذي أوصت فيه باعتماد عملية من مرحلتين لمعالجة مسألة وضع بورتوريكو^(٥). وحددت فرقة العمل تأكيد الطبيعة الإقليمية للعلاقة بين الولايات المتحدة وبورتوريكو

(٤) Economist Intelligence Unit. Country Report, Puerto Rico, December 2003.

(٥) تقرير فرقة العمل الرئاسية المعنية ببورتوريكو، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

وأوصت بأن يُنظَّم "استفتاء شعبي مصادق عليه من الجهات الاتحادية" خلال عام ٢٠٠٦ لتأكيد مما إذا كان شعب بورتوريكو "يرغب في البقاء كإقليم تابع للولايات المتحدة وخاضع لإرادة الكونغرس، أو ينشد طريقاً دستورياً عملياً للحصول على وضع دائم غير إقليمي مع الولايات المتحدة". وأوصت فرقة العمل أيضاً أنه إذا اختار الناخبون تغيير الوضع الإقليمي الراهن، فينبغي أن يمكنهم استفتاء ثانٍ من أن يختاروا بين الاندماج كولاية من الولايات المتحدة أو الاستقلال. وأوصت فرقة العمل كذلك، بأنه، إذا قرر الناخبون الاحتفاظ بوضعهم الإقليمي الحالي، يتعين تنظيم استفتاءات عامة دورية من أجل "إبقاء الكونغرس على علم برغبات الشعب". وخلال البيان الذي أدلى به أمام لجنة الموارد التابعة لمجلس نواب الولايات المتحدة في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، قال سي. كيفين مارشال، نائب مساعد المدعي العام، أحد رؤساء فرقة العمل، إن خيار "الكومنولث الجديد" الذي اقترحه الحاكم، أنيبال أسبييدو بيلا، ليس "منسجماً مع الدستور". وفي الشهر نفسه، انتقد الحاكم المقترح بوصفه غير ديمقراطي وحظي بيانه بتأييد وسائل الإعلام^(٦).

ثالثاً - التطورات الأخيرة

ألف - التطورات السياسية

١١ - أُجريت آخر انتخابات عامة في بورتوريكو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، اختار فيها الناخبون الحاكم والمندوب في كونغرس الولايات المتحدة، وأعضاء مجلس الشيوخ ومجلس النواب المحليين، وكذلك عدة مرشحين لشغل مجموعة متنوعة من المناصب البلدية والمحلية. ومن المقرر إجراء الانتخابات المقبلة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

١٢ - وفي السباق على شغل منصب الحاكم، فاز مرشح الحزب الشعبي الديمقراطي، المفوض المقيم السابق أنيبال أسبييدو بيلا، على الحاكم الأسبق، بيدرو روسيو غونزاليس من الحزب التقدمي الجديد، ليحل بذلك محل السيدة سيلا ماريا كالديرون التي اختارت عدم ترشيح نفسها لفترة ثانية. وبالنظر إلى أن الفارق بين المرشحين الاثنين لم يتجاوز ٠,٢ في المائة، أعيد فرز الأصوات في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، ليعلن فوز السيد أسبييدو بيلا بفارق ٣ ٢٢٨ صوتاً فقط. بيد أن النتيجة الرسمية للانتخابات لم تعلن حتى ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، حيث إن السيد روسيو غونزاليس طعن في صحة بعض الأصوات المدلى بها خلال الانتخابات. وانتقلت الدعوى من المحكمة العليا لبورتوريكو التي صدر حكمها لصالح السيد أسبييدو بيلا إلى الدائرة لمحكمة الاستئناف في بوسطن، ماساشوسيتس،

(٦) www.washingtontimes.com.30 April2006

حيث أصدر ثلاثة قضاة حكمهم بأنها مسألة تدرج في نطاق قانون الولايات، وليس القانون الاتحادي، ومن ثم فإنها تدخل ضمن اختصاص المحكمة العليا لبورتوريكو.

١٣ - وانتزع الحزب التقدمي الجديد من الحزب الشعبي الديمقراطي السيطرة على الهيئة التشريعية حيث حصل على ١٨ مقعدا من مقاعد مجلس الشيوخ البالغ عددها ٢٧ وعلى ٣٢ من مقاعد مجلس النواب البالغ عددها ٥١. واحتفظ الحزب المؤيد للاستقلال، حزب استقلال بورتوريكو، بمقعد واحد في كلا المجلسين.

١٤ - وفي انتخابات منصب المفوض المقيم (ممثل بورتوريكو في كونغرس الولايات المتحدة الذي ليس له حق التصويت) فاز لويس فورتونو من الحزب التقدمي الجديد على روبرتو ل. براتس باليرم من الحزب الشعبي الديمقراطي.

١٥ - وكانت القضايا الرئيسية المطروحة في الانتخابات هي الاقتصاد والفساد والجريمة، وإلى حد ما مسألة تمويل الخطة الحكومية للتأمين الصحي ونظام المعاشات التقاعدية مستقبلا. وأثار المرشحان أيضا مسألة إصلاح النظام التعليمي باعتبار ذلك وسيلة لزيادة فرص العمل. أما المسألة المتعلقة بوضع بورتوريكو السياسي، فلم يكن لها فيما يبدو، حسبما ذكر بعض المراقبين، أهمية كبيرة في الحملة الانتخابية^(٧).

١٦ - وفيما يتصل بوضع بورتوريكو السياسي وعلاقتها مع الولايات المتحدة، أعطيت الأسبقية في الهيئة التشريعية، في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، لمناقشة هذه المسألة حين وافق مجلس الشيوخ والجمعية التشريعية ببورتوريكو على قرارات توصي بإنشاء جمعية تعنى بوضع الشعب البورتوريكي باعتبار أن تلك الجمعية ستكون أصلح وأنسب آلية لتقرير وضع الجزيرة في المستقبل^(٨). وأيد هذه التوصية الحزب الشعبي الديمقراطي وحزب استقلال بورتوريكو المؤيد للاستقلال وكيانات أخرى مثل نقابة المحامين البورتوريكيين. إلا أن الحزب التقدمي الجديد عارضها حيث رأى في الآلية المقترحة عملية عديمة الجدوى وانفرادية لأنها لم تشرك حكومة الولايات المتحدة فيها منذ البداية^(٩).

١٧ - وأشارت نتائج الانتخابات العامة لعام ٢٠٠٤ إلى أن مسألة الوضع قد ينتابها نوع من الجمود. ففي حين يؤيد الحزب الشعبي الديمقراطي الحاكم استمرار الوضع الراهن، يؤيد الحزب التقدمي الجديد لبورتوريكو الذي يسيطر على كل من الهيئة التشريعية ومنصب

(٧) *Economist Intelligence Unit, Country Report, Puerto Rico, October 2004*

(٨) *Economist Intelligence Unit, Country Report, Puerto Rico, July 2004*

(٩) *The San Juan Star, 8 October 2002*

المفوض المقيم الانتقال إلى وضع كامل لولاية من الولايات المتحدة. ويؤيد حزب استقلال بورتوريكو الأصغر حجما حصول الجزيرة على استقلالها^(١٠). وتتسم الآليات التي يقترح الحزبان الرئيسيان استعمالها لحسم مسألة الوضع بالتباين أيضا. فالحزب الشعبي الديمقراطي يؤيد تأسيس مؤتمر دستوري منصوص عليه قانونا على الصعيد المحلي يعمل مع كونغرس الولايات المتحدة من أجل تسوية مسألة الوضع. ويؤيد الحزب التقدمي الجديد تنظيم استفتاء يؤدي إلى إجراء استفتاء عام يتضمن بدائل للوضع يحددها الكونغرس، من المحتمل جدا ألا تتضمن خيار "الكومنولث"^(١٠).

١٨ - ورغم ما يبدو طريقا مسدودا، اتخذت بورتوريكو، طوال سنة ٢٠٠٥، خطوات هامة على طريق تقرير المصير. ففي شباط/فبراير، اقترح الحاكم، أسيبيدو بيلا، إجراء استفتاء في ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٥، تُتاح من خلاله للناخبين فرصة اختيار واحدة من الآليتين المقترحتين للمضي قدما في مسألة الوضع^(١١). وسيتمثل الإجراء الأول في طلب رسمي موجه إلى كونغرس الولايات المتحدة للإذن بإجراء استفتاء عام في بورتوريكو يصدر به تكليف اتحادي، ويتضمن البدائل كما يحددها الكونغرس. ويتمثل الخيار الثاني في إنشاء جمعية دستورية محلية معنية بالوضع ينتخب شعب بورتوريكو أعضائها. ورغم التوقعات بحدوث العكس، فإن مجلس الشيوخ وافق في آذار/مارس على مشروع قانون يأذن بإجراء استفتاء في تموز/يوليه، وتضمن الجمعية الدستورية كإحدى الوسائل التي يمكن بواسطتها تسوية العلاقة السياسية بين الولايات المتحدة وبورتوريكو^(١٢). وتضمن مشروع القانون تعديلا يلزم مجلسي النواب والشيوخ بإصدار تشريع من شأنه أن يسمح لشعب بورتوريكو باختيار آلية تمكنه من تحديد وضعه، في حالة عدم التزام حكومة الولايات المتحدة بعملية لتقرير المصير بحرية بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. بيد أن الحاكم أسيبيدو بيلا رأى أن صياغة مشروع القرار ليست قوية بما فيه الكفاية بخصوص خيار الجمعية الدستورية ونقض مشروع القرار في ١٠ نيسان/أبريل^(١٢). وفي أواخر نيسان/أبريل، اعتمدت الهيئة التشريعية قرارا لا يستلزم توقيع الحاكم، التمس من كونغرس الولايات المتحدة ورئيسها "الاستجابة للتطلعات الديمقراطية لمواطني الولايات المتحدة في بورتوريكو" وتمكينهم من اختيار شكل ديمقراطي

^(١٠) *The Puerto Rico Herald*, 13 January 2005

^(١١) *The Puerto Rico Federal Affairs Administration*, 11 February 2005

^(١٢) *The Puerto Rico Herald*, 31 March 2005

^(١٣) *The Puerto Rico Herald*, 11 April 2005

كامل لحكومتهم^(١٣). ولم يؤيد المشرعون من الحزب الشعبي الديمقراطي ذلك القرار. وما زالت تدور مناقشات مكثفة بشأن مزايا جمعية دستورية مقابل الاقتراع المباشر كالتين للمضي قدما في عملية تقرير المصير في بورتوريكو.

١٩ - ومع سيطرة الحزب التقدمي الجديد المعارض على كل من الهيئة التشريعية ومنصب المفوض المقيم في واشنطن العاصمة، مقعد الجزيرة الذي لا يتمتع بحق التصويت في كونغرس الولايات المتحدة، ليست هناك مؤشرات على تغير الجمود السياسي ومن غير المحتمل التوصل إلى اتفاق بشأن عملية لمعالجة مسألة الوضع المستقبلي للجزيرة في ظل الإدارة الحالية.

٢٠ - وفي غضون ذلك، أعاد الكونغرس فتح النقاش بشأن الوضع السياسي لبورتوريكو في أوائل سنة ٢٠٠٧. وقدم قانون الديمقراطية لبورتوريكو لسنة ٢٠٠٧ إلى مجلس النواب في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧. ويذكر مشروع القانون، من بين ما يذكر، أن:

”على اللجنة الحكومية للانتخابات في بورتوريكو إجراء استفتاء عام في بورتوريكو خلال الدورة ١١١ للكونغرس، لكن في أجل أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وينبغي أن تتيح بطاقة الاقتراع للناخبين اختيار أحد الخيارين التاليين فقط: (١) ينبغي لبورتوريكو أن تستمر في الشكل القائم للوضع الإقليمي كما يعرفه دستور الولايات المتحدة وقوانينها الأساسية وسياساتها. (٢) ينبغي لبورتوريكو أن تسعى إلى تحقيق وضع غير إقليمي دائم قابل للتطبيق من الناحية الدستورية“.

وأشارت الوثيقة أيضا إلى أنه:

”خلال الفترة التي تبدأ في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ وتنتهي في التاريخ الذي يحدد فيه الرئيس أن جميع الاستفتاءات العامة التي يطلبها هذا القانون قد أُجريت، يجوز لوزير الخزانة أن يخصص من الأموال المقدمة لحكومة بورتوريكو في إطار الباب ٧٦٥٢ (هـ) من مدونة الإيرادات الداخلية مبلغا لا يزيد عن ٠٠٠ ٠٠٠ دولار للجنة الحكومية للانتخابات في بورتوريكو لاستخدامها في تغطية نفقات إجراء أي من الاستفتاءات العامة التي تنظم بموجب هذا القانون، بما في ذلك مواد تثقيف الناخبين التي يشهد رئيس الفرقة العاملة المعنية بوضع بورتوريكو بأنها لا تتعارض مع دستور الولايات المتحدة وقوانينها الأساسية وسياساتها. ويجوز أن يقرر

(١٣) Congressional Research Service, “Political Status of Puerto Rico: Background, Options, and Issues in the

.109th Congress”, 25 May 2005

رئيس الفرقة العاملة الرئاسية المعنية بورتوريكو أن مثل هذه المبالغ ضرورية لهذه الأغراض^(١٤).

وذكرت بعض التقارير الإعلامية أن التقرير تجاهل الآمال الديمقراطية لشعب بورتوريكو^(١٥).

٢١ - وعُرض مشروع قانون آخر يُشار إليه باسم "قانون تقرير مصير بورتوريكو لسنة ٢٠٠٧" على مجلس النواب في ٢٨ شباط/فبراير من أجل الاعتراف بحق شعب بورتوريكو في الدعوة إلى مؤتمر دستوري يمارس الشعب من خلاله حقه الطبيعي في تقرير المصير، وإنشاء آلية لنظر الكونغرس في مثل هذا القرار. والجمعية الدستورية هي آلية إجرائية لإنهاء استعمار بورتوريكو اكتسبت تأييدا في السنوات الأخيرة، استنادا إلى أن أي مبادرة ينبغي أن تتبع من بورتوريكو. ووفقا للتقارير الإعلامية، فقد حظيت هذه الآلية بدعم رابطة المحامين في بورتوريكو.

٢٢ - وتشمل التطورات السياسية الأخرى إجراء اقتراع في تموز/يوليه ٢٠٠٥ على هيئة تشريعية من غرفة واحدة تم إقرارها بأغلبية ٨٤ في المائة من الأصوات. ورغم أن الناخبين المشاركين في ذلك الاستفتاء لم يتجاوزوا ٢٢ في المائة من الناخبين المسجلين، فإن النتائج أطلقت العنان لعملية سيجري في إطارها تنظيم استفتاء آخر سنة ٢٠٠٧ من أجل النظر في إمكانية تعديل دستور بورتوريكو وإنشاء نظام تشريعي أحادي المجلس في عام ٢٠٠٩^(١٦).

٢٣ - وفي آب/أغسطس ٢٠٠٥، قضت الدائرة الأولى لمحكمة الاستئناف الأمريكية في بوسطن بأن مواطني بورتوريكو لا يتمتعون بالحق في التصويت في الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة. وعللت المحكمة ذلك بأن بورتوريكو ليست ولاية، وبالتالي لا يمكن أن يكون لديها أعضاء مصوتون في الهيئة الانتخابية. وقد سبق للمحكمة أن رفضت طلبا من هذا القبيل في ثلاث مناسبات^(١٧). وفي آذار/مارس ٢٠٠٦، رُفض طعن قدم إلى المحكمة العليا في الولايات المتحدة. ورغم أن قرار المحكمة العليا اتخذ دون تعليق، فإن كبير محامي حكومة الولايات المتحدة لدى المحكمة العليا قال في مذكرة له إن قرار محكمة الاستئناف "يؤيده كليا نص الدستور والتقاليد الموصولة والسوابق المتطابقة"^(١٨).

(١٥) .The Library of Congress, Thomas (www.thomas.loc.gov) 110th Congress, 1st Session, 7 February 2007

(١٦) .www.courant.com, 27 April 2006

(١٦) .The Puerto Rico Herald, 11 July 2005

(١٧) .The New York Times, 5 August 2005

(١٨) .CNN, 20 March 2006, www.cnn.com; BBC News, 21 March 2006, www.bbc.co.uk

٢٤ - وعلى النحو المبين في التقارير السابقة، فيلى جانب المسائل السياسية العامة، أُثيرت ثلاث قضايا محددة أمام اللجنة الخاصة في السنوات الأخيرة باعتبارها قضايا ناشئة عن الوضع السياسي الخاص لبورتوريكو وعلاقتها بالولايات المتحدة، وهي: (أ) الوجود العسكري للولايات المتحدة في بورتوريكو، ولا سيما في جزيرة بيبكيس؛ (ب) واحتجاز الولايات المتحدة في سجونها لبورتوريكيين مؤيدين لاستقلال بورتوريكو بتهمة التآمر لإحداث فتنة وحيازة أسلحة؛ (ج) وتوقيع عقوبة الإعدام على مواطنين بورتوريكيين أدينوا بتهم تعاقب عليها القوانين الاتحادية.

٢٥ - وعلى غرار التقارير السابقة، سيجري تناول قضية الوجود العسكري للولايات المتحدة في بورتوريكو، في الجزء المتعلق بالتطورات العسكرية.

٢٦ - وقد تناولت التقارير السابقة أيضا قضية البورتوريكيين الذين اهتموا بالتآمر لإحداث فتنة وحيازة أسلحة منذ حوالي ٢٥ عاما وسجنوا في الولايات المتحدة. وُصِّب القضية أن عددا من المنظمات والقيادات السياسية والمدنية في بورتوريكو ظلت على مدار السنين تقول إن هؤلاء سجناء سياسيون أساسا، وأن الأحكام التي صدرت بحقهم طويلة بما لا يتناسب مع ما اقترفوه من أعمال. وفي آب/أغسطس ١٩٩٩، عرض الرئيس كلينتون إطلاق سراح السجناء بشرط أن يعلنوا رسميا نبذ اللجوء إلى العنف. وقد قَبِل ١١ سجيناً من أصل ١٥ سجيناً، العرض وقبل سجين آخر اتفاقاً يُخَلِّس بمقتضاه سبيله في غضون خمس سنوات. بيد أن أنصار المفرج عنهم ذكروا أن الشروط تضمنت قيوداً مشددة على أنشطتهم وأقوالهم، وتمنعهم في واقع الحال من أن يواصلوا الدعوة إلى استقلال بورتوريكو. وفي ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، قُدِّم التماس باسم السجناء السابقين التسعة الذين كانوا لا يزالون قيد الإفراج المشروط من أجل الإنهاء المبكر للمراقبة المفروضة عليهم. وفي تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، أهدت لجنة الإفراج المشروط التابعة للولايات المتحدة الإشراف على ثمانية من السجناء السابقين التسعة. ولا تزال هناك حالة وحيدة معلقة^(١٩). وأطلق سراح اثنين من أصل ١٥ سجيناً، وهما أنطونيو كوماتشو نيجرون، في أيار/مايو ٢٠٠٢، وخوسيه سوليس خوردان، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢^(٢٠). بيد أن كوماتشو نيجرون، كان مطلوباً من قبل مكتب التحقيقات الاتحادي، اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، لرفضه الحضور إلى سجن اتحادي لقضاء حكم بالسجن لمدة خمس عشرة سنة. وتفيد بعض التقارير أن إجراءات مكتب التحقيقات الاتحادي قد تكون متصلة بالتحقيقات

(١٩) National Boricua Human Rights Network, www.prc-cngo.org, 2 August 2005

(٢٠) www.boricuanacional.org

التي يجريها المكتب في مقتل فيليبيرتو أوخيدا ريوس (للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر الفقرة ٢٧ أدناه)^(٢١). ومن المقرر أن يغادر السجنان المتبقيان - أوسكار لوبيس ريفيرا و كارلوس ألبرتو توريس - السجن عامي ٢٠٢٧ و ٢٠٢٤، على التوالي. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٤، شرعت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في حملة لتوقيع عريضة تلتزم من الرئيس بوش إطلاق سراح لوبيس ريفيرا وتوريس. وفضلت هايدي بلتران، التي تقضى عقوبة بالسجن لمدة ٨٠ عاماً، أن تستمر في قضيتها بمعزل عن مجموعة الـ ١٥^(٢٢). ووفقاً لوسائل الإعلام البورتوريكية، هناك توافق آراء في أوساط شعب بورتوريكو مؤيد لإطلاق سراح المسجونين في قضايا ذات صلة بالكفاح من أجل استقلال بورتوريكو.

٢٧ - وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، أطلق أفراد من مكتب التحقيقات الاتحادي النار على فيليبيرتو أوخيدا ريوس وأردوه قتيلاً. وكان أوخيدا ريوس أحد أكثر شخصيات بورتوريكو إثارة للجدل، وهو الذي أسس سنة ١٩٧٦ مجموعة الماشيتيروس، المعروفة بشكل رسمي أكثر بالجيش الشعبي لبوريكو. وكانت المجموعة منظمة شبه عسكرية سرية مكرسة لتحرير بورتوريكو من الحكم "الاستعماري" الأمريكي. وطوال عمل أوخيدا ريوس في المجموعة، تورط في عدد من الأنشطة الإجرامية شملت عملية السطو عام ١٩٨٣ على مستودع ويلز فارغو في وست هارتفورد، كنتيكت، التي سرق خلالها مبلغ ٧,٢ ملايين دولار. ولم يمثل أوخيدا ريوس الذي كان مفرجاً عنه بكفالة سنة ١٩٩٠ أمام المحكمة عندما كان ينتظر المحاكمة في قضية السطو. وفي سنة ١٩٩٢، وأدين غيابياً وحكم عليه بالسجن لمدة ٥٥ عاماً. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، حاصر أفراد مكتب التحقيقات الاتحادي المنزل الذي كان يختبئ فيه أوخيدا ريوس في هورميغروس، بورتوريكو. وأصيب أوخيدا ريوس بجروح عقب تبادل لإطلاق النار في ٢٣ أيلول/سبتمبر، وهو يوم ذو دلالة تاريخية لمؤيدي استقلال بورتوريكو. وأشارت نتائج التشريح إلى أنه نزع حتى الموت بعد إصابته برصاصة واحدة. وقد أثارت ملابس موته الجدل ودفعت بمسؤولين من بورتوريكو والولايات المتحدة، بمن فيهم الحاكم، أسبيدو بيلا، والمفوض المقيم، فورتونيو، والأعضاء البورتوريكيون الثلاثة في كونغرس الولايات المتحدة، إلى طلب إجراء تحقيق مستقل في ما قام به مكتب التحقيقات الاتحادي^(٢٣). والتصور العام لموت أوخيدا ريوس في بورتوريكو هو أنه

(٢١) www.wbai.org

(٢٢) The Puerto Rico Herald, 29 July 2004

(٢٣) The Economist, 29 September 2005; The Nation, 24 October 2005; The New York Times, 28 September 2005; The Washington Post, 29 September 2005, www.democracynow.com, 26 September 2005; Letter to

ترك يتزف حتى الموت. وذكرت وسائل الإعلام في بورتوريكو أن اضطهاد مؤيدي الاستقلال ازداد.

٢٨ - حسب ما ذكرته مصادر منشورة، تواصل قطاعات عديدة من سكان بورتوريكو، أثناء إجراء التحقيقات، الإعراب عن القلق إزاء إجراءات مكتب التحقيقات الاتحادي في بورتوريكو، التي يرى كثيرون أنها تستهدف دون وجه حق النشطاء الداعين إلى الاستقلال^(٢٤).

٢٩ - وتناولت الفقرة ٢٣ من تقرير عام ٢٠٠٠ (A/AC.109/2000/L.3) بالتفصيل مسألة تطبيق عقوبة الإعدام على مواطني بورتوريكو المدانين بارتكاب جرائم، كما تناولت قضايا برزت مؤخرا طُلب فيها تطبيق عقوبة الإعدام على مواطنين من بورتوريكو. ورغم أن عقوبة الإعدام محظورة في بورتوريكو، فإن وزارة العدل في الولايات المتحدة طلبت تطبيق عقوبة الإعدام على ١٥ متهما من بورتوريكو منذ عام ١٩٩٢، ليصبح ذلك أعلى معدل فردي لتطبيق عقوبة الإعدام في أي ولاية أو إقليم داخل الولايات المتحدة. وقضت المحكمة العليا لبورتوريكو في عام ٢٠٠٠ بأن عقوبة الإعدام تشكل انتهاكا لدستور بورتوريكو، لكن بعد عام من ذلك، ألغت دائرة الاستئناف في بوسطن بالولايات المتحدة ذلك الحكم بحكم جاء فيه أن بورتوريكو تخضع للقوانين الاتحادية، (انظر الفقرة ٥ أعلاه). وأيدت المحكمة العليا للولايات المتحدة هذا القرار. وحتى آذار/مارس ٢٠٠٥، كان وزير العدل في الولايات المتحدة، أذن للمرة الثانية خلال ٧٥ عاما، للمدعين العامين الاتحاديين بطلب تطبيق عقوبة الإعدام في قضية مرفوعة ضد شاين يُزعم أنهما قتلا حارس أمن لدى شرعتهما في سرقة مركبة مصفحة^(٢٥). ورغم أن الشاين كانا يواجهان عقوبة الإعدام عند إدانتهم، فإن هيئة المحلفين أسعفتهم بقرارها تطبيق عقوبة السجن مدى الحياة عليهما عوضا عن الإعدام^(٢٦).

٣٠ - ويعارض الرأي العام في بورتوريكو بشدة تطبيق عقوبة الإعدام وتعهده ائتلاف للمنظمات الدينية والأهلية والزعماء السياسيين بمواصلة الكفاح ضد محاولات فرض عقوبة الإعدام في الجزيرة.

the FBI Director from Representatives José E. Serrano (D-NY), Nydia Velázquez (D-NY), and Luis .Gutiérrez (D-IL), 26 September 2005, www.preb.com

.The Miami Herald, 27 March 2006 (٢٤)

.www.puertorico-herald.org/issues2/2005 (٢٥)

.The Puerto Rico Herald, 3 May 2005 (٢٦)

باء - التطورات العسكرية

٣١ - تحتل بورتوريكو لسنوات عديدة، كما ورد في تقارير سابقة، موقعا عسكريا - استراتيجيا هاما في إطار القيادة العسكرية الجنوبية للولايات المتحدة. فعلاوة على العمليات العسكرية الأخرى التي اضطلعت بها بحرية الولايات المتحدة في بورتوريكو من عام ١٩٤١ إلى ١ أيار/مايو ٢٠٠٣، قامت بعمليات في جزيرة بيبكيس التي يبلغ عدد سكانها ٩ ٥٠٠ نسمة وتقع على بعد ثمانية أميال من الساحل الشرقي لبورتوريكو. وقد كانت الجزيرة مسرحا لتدريبات الدعم المدفعي البحري وتصويب الذخيرة جوا نحو الأرض وللتدريبات على عمليات الهجوم البرمائية. وترد تفاصيل عن المناورات العسكرية التي أجريت في جزيرة بيبكيس خلال الفترة التي كانت فيها البحرية تملك جزءا منها، وكذلك عما يتصل بها من حملات عصيان مدني واعتقالات وقضايا أمام المحاكم في التقارير السابقة للجنة الخاصة (A/AC.109/1999/L.13، الفقرات ١٨ - ٢٢ و A/AC.109/2000/L.3، الفقرات ٢٤ - ٣٠، و A/AC.109/2001/L.3، الفقرات ٢٩ - ٣٨ و A/AC.109/2002/L.4، الفقرات ٢٧ - ٣٦). وجاء في بيان صحفي صدر عقب وقف العمليات العسكرية، أن إدارة البحرية تتولى مسؤولية تنظيف البيئة في المنطقة المملوكة لها وستقوم بهدم وإزالة جميع المرافق والهياكل في المنطقة. وقد أعقب صدور تقارير وسائط الإعلام عن الإنهاء الرسمي لوجود البحرية في جزيرة بيبكيس في ١ أيار/مايو ٢٠٠٣ تنظيم أنشطة على امتداد أربعة أيام احتفالا بانتهاء الوجود العسكري للولايات المتحدة وببداية عهد جديد في الجزيرة. (للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن العملية التي أدت إلى انسحاب بحرية الولايات المتحدة من جزيرة بيبكيس، انظر A/AC.109/2005/L.3، الفقرات ٢٧ - ٢٩).

٣٢ - وعقب انسحاب سلاح البحرية من بيبكيس، ظلت ثلاث مسائل ذات صلة بالموضوع في حاجة إلى الإيضاح وهي: (أ) تنمية بيبكيس في المستقبل وتنظيف بيئتها؛ (ب) الاستنتاجات النهائية المتعلقة بآثار المناورات العسكرية على صحة سكان بيبكيس؛ (ج) مصير محطة روزفلت رودز البحرية المقامة على جزيرة بورتوريكو الرئيسية.

٣٣ - وفيما يتعلق بتنمية بيبكيس، أعلنت حكومة بورتوريكو في عام ٢٠٠٢ عن استثمار مبلغ قدره ٥٠ مليون دولار في الهياكل الأساسية وفي إيجاد فرص عمل على مدى السنوات الأربع المقبلة في إطار برنامج "تنشيط بيبكيس"^(٢٧). وفي الوقت نفسه، تجتذب

(٢٧) www.fortaleza.gobierno.pr, 6 June 2002 and 20 October 2002.

الجزيرة مشاريع سياحية جديدة مثل فندق ويندهام مارتينو باي الذي افتتح سنة ٢٠٠٣ وسعته ١٥٦ غرفة^(٢٨).

٣٤ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، أصدرت حكومة بورتوريكو خطة رئيسية للتنمية المستدامة لببيكيس وكوليرا. ودعت الخطة إلى تنمية قليلة الأثر على بيئة الجزيرتين، وأوصت باعتمادها سياسة عامة تشجع السياحة البيئية التي من شأنها أن تبرز الجوانب الطبيعية الجذابة للجزيرتين وتثبط تشييد الفنادق الضخمة. وحسب ما ذكره معهد الموارد العالمية، تنمو السياحة البيئية بمعدل سنوي يتراوح بين ١٠ و ٣٠ في المائة، بينما لا تتوسع السياحة التقليدية سوى بمعدل ٤ في المائة سنويا. ورغم أن معظم السكان رحبوا بالخطة، فإن البعض حذر من أن الانقسامات السياسية في ببيكيس قد تؤدي إلى تأخير تنفيذها^(٢٩).

٣٥ - وقد قُسمت جزيرة ببيكيس لغرض تنفيذ عمليات التنظيف. فنقلت المسؤولية عن الجزء الغربي إلى وزارة داخلية الولايات المتحدة وبلدية ببيكيس واتحاد حفظ البيئة في بورتوريكو، أما الجزء الشرقي فأحيلت المسؤولية عنه إلى دائرة الأسماك والأحياء البرية التابعة لوزارة الداخلية ليضاف بذلك إلى المحمية الوطنية للأحياء البرية الموجودة حاليا في ببيكيس^(٣٠).

٣٦ - وفيما يتعلق بتنظيف ببيكيس، أعلن مكتب المفوض المقيم في بورتوريكو، في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣، أن لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ الأمريكي وافقت على تعديل يأمر البحرية بأن تضطلع، بالتعاون مع وزارة الداخلية ووكالة حماية البيئة، بمشروع لتنظيف أراضي ببيكيس التي نُقلت المسؤولية عنها إلى وزارة الداخلية.

٣٧ - وفي ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، أعلنت وكالة حماية البيئة عن بدء استقصاء مناطق من ببيكيس الشرقية بموجب قانون الحفاظ على الموارد واستخراجها. وكجزء من هذا الاستقصاء، أخذ المتعاقدون العاملون لحساب بحرية الولايات المتحدة عينات من التربة السطحية وتحث السطحية ومن المياه الجوفية لعشرة آبار حُفرت مؤخرا. وتولت وكالة حماية البيئة، بالتعاون مع مجلس بورتوريكو لمراقبة نوعية البيئة، الإشراف على هذا الاستقصاء. وأخذت الوكالة أيضا عينات من التربة والمياه الجوفية وأجرت تحليلات مستقلة لها. وفي ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٤، اقترحت الوكالة إدراج المواقع السابقة للبحرية في ببيكيس ومواقع الجيش القديمة في جزيرة كوليرا في قائمة الأولويات الوطنية لصندوق المشاريع

(٢٨) Associated Press, 25 February 2003.

(٢٩) The Puerto Rico Herald, 20 January 2005.

(٣٠) www.epa.gov/region02/vieques/history Environmental Protection Agency, 1 December 2004.

الكبرى. وأعلنت الوكالة في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٥ إدراج بيبكيس رسمياً في قائمة أكثر المواقع تلوثاً بالنفايات الخطرة في الولايات المتحدة. وبُعيد ذلك، أعلنت البحرية أنها رصدت مبلغ ٧٦ مليون دولار في ميزانيتها لتغطية أعمال التنظيف في بيبكيس، في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩.^(٣١)

٣٨ - وأنفقت البحرية ما مجموعه ١٧,٨ مليون دولار على أنشطة تنظيف بيبكيس حتى نهاية عام ٢٠٠٤. وفي آذار/مارس ٢٠٠٥، قدرت البحرية أن هناك حاجة إلى مبلغ ١١٢ مليون دولار إضافي ابتداء من عام ٢٠٠٥ إلى غاية إنجاز أعمال تنظيف كل من الجزأين الغربي والشرقي من الجزيرة. وفي نهاية عام ٢٠٠٤، حدد الجيش ١٧ موقعا من المواقع التي يُحتمل أن تكون ملوثة في بيبكيس الغربية. واستنتج بحث يتعلق بعملية التنظيف أجري في عام ٢٠٠٥ أن تسعة من المواقع السبعة عشر لا تستلزم اتخاذ "إجراءات إضافية". وحسب ما ورد في تقرير البحرية، أظهرت خمسة من المواقع الثمانية المتبقية "مستويات متدنية من التلوث، ولم يُكتشف أي خطر غير مقبول خارج مواقع النفايات". وفي تموز/يوليه ٢٠٠٥، لم تكن الاستنتاجات المتعلقة بالمواقع الثلاثة الأخرى جاهزة بعد. و قدرت البحرية أن مجموع تكاليف عمليات تنظيف بيبكيس الغربية سيناهاز ٢٥ مليون دولار.^(٣٢)

٣٩ - وفي بيبكيس الشرقية، حددت البحرية ٢٠ موقعا من "مواقع تخزين النفايات والتخلص منها" و ٢٣ منطقة أخرى من "المناطق التي تثير القلق" التي يُحتمل أن تكون ملوثة. وحتى تموز/يوليه ٢٠٠٥، فُحص ١٢ موقعا من مواقع "النفايات" العشرين. ومن المهم فحص هذه المواقع فحفا شاملا لأنه سيحدد درجة التنظيف التي تستلزمها هذه المواقع. فإذا لم يكن ثمة أي خطر للتعرض للتلوث عن طريق الاتصال البشري بالتربة أو المياه السطحية، سيكون نطاق التنظيف محدودا. وعلى سبيل المثال، تشكل منطقة سقوط الذخيرة الحية في ميدان القصف السابق منطقة محظورة حاليا على سكان بيبكيس. وإذا وُجد أن الملوثات قد انتقلت إلى خارج المنطقة المحظورة، فسيلازم القيام بعملية تنظيف أشمل. و قدرت البحرية أن مجموع تكاليف تنظيف بيبكيس الشرقية سيناهاز ١٠٦ ملايين دولار.^(٣٣)

٤٠ - وجزيرة كوليبيرا التي تقع على بعد حوالي تسعة أميال شمالي بيبكيس كانت أيضا جزءا من منشآت تدريب البحرية. ورغم توقف العمليات العسكرية على جزيرة كوليبيرا في

(٣١) The Puerto Rico Herald, 9 February 2005

(٣٢) Congressional Research Service Report for Congress, "Vieques and Culebra Islands: An analysis of cleanup status and costs", 7 July 2005.

(٣٣) The Puerto Rico Herald, 9 February 2005

عام ١٩٧٥ مراعاة لشواغل السلامة العامة، فقد ظلت عملية تنظيف الجزيرة بطيئة. ويُعزى جزئياً نقص الأنشطة في جزيرة كوليفرا إلى المسائل القانونية المتعلقة باستعمال الأموال الاتحادية في عمليات التنظيف. وما أن حُلَّت المسألة حتى بدأ سلاح المهندسين التابع لجيش الولايات المتحدة، في عام ١٩٩٥، عملية محدودة لإزالة سطحية للذخائر. وفي عام ٢٠٠٤، أنفق سلاح المهندسين ٤,٨ ملايين دولار على إزالة الذخائر، وتوقع الجيش أن ينفق مبلغ ٢,٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٥^(٣٤). وفي ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، أعلن مجلس بورتوريكو لمراقبة نوعية البيئة أن سلاح المهندسين التابع لجيش الولايات المتحدة مُنح عقداً بقيمة ١,٩ مليون دولار لتنظيف جزيرة كوليفرا. ويشمل التنظيف إزالة جميع الذخائر والمتفجرات والتخلص منها في المناطق التي سبق تحديدها في إطار برنامج المواقع المستعملة سابقاً لأغراض برنامج الدفاع^(٣٥). وقدر سلاح المهندسين أنه سيلزم توفير مبلغ إضافي قدره ٣٠,١ مليون دولار لإكمال عملية التنظيف ومعالجة الآثار المترتبة على الصحة البشرية والسلامة والبيئة^(٣٦).

٤١ - وتفيد تقارير لوسائط الإعلام صدرت في آذار/مارس ٢٠٠٦، أنه رغم وقف المناورات العسكرية للولايات المتحدة في بورتوريكو، مازال السكان يشعرون بالمرارة إزاء ما يحملونه من ذكريات على مدى ستة عقود من القصف البحري. وتتمحور احتجاجات السكان حول السبب الذي أخر حكومة الولايات المتحدة لمدة طويلة للغاية عن بدء حملات التنظيف. ورغم أن وكالة حماية البيئة أوردت أن خططها تجري حسب ما هو مقرر، فإن هذه الأنباء لم تسفر سوى عن تأجيل احتجاجات محلية جديدة. وأفادت تقارير ولسائط الإعلام أن الانفجارات بدأت من جديد في بيبكيس، وأن التفجيرات قد تستمر لثمانى سنوات أو أكثر. غير أن الانفجارات هذه المرة جزء من البرنامج العسكري الرامي إلى تفجير القذائف والصواريخ والذخائر الأخرى غير المنفجرة المتبقية من سنوات المناورات العسكرية. وأفاد مسؤولون أنه لا يمكن تنظيف البيئة على نحو مُجدد إلا بعد إنجاز هذا العمل^(٣٧).

(٣٤) Congressional Research Service Report for Congress, "Vieques and Culebra Islands: An analysis of cleanup status and costs", 7 July 2005.

(٣٥) The Puerto Rico Herald, 4 April 2005

(٣٦) Congressional Research Service Report for Congress, "Vieques and Culebra Islands: An analysis of cleanup status and costs", 7 July 2005.

(٣٧) Chicago Tribune, Knight Ridder, 27 March 2006

٤٢ - وفيما يتعلق بالآثار المحتملة للمناورات العسكرية على صحة سكان بيبكيس، مازالت المناقشة مستمرة بين البحرية، التي تصر على أن عمليات القصف والمناورات التدريبية التي اضطلعت بها لم تلحق أي ضرر بصحة سكان بيبكيس، وأولئك الذين يصرون على وجود معدلات مرتفعة بصورة غير طبيعية للإصابة بالسرطان ومشاكل صحية أخرى في الجزيرة. وخلصت دراسة أجرتها الوكالة الاتحادية للمواد السامة وسجل الأمراض، في آب/أغسطس ٢٠٠٣، بشأن المسارات المحتملة للتلوث بين ميدان القصف التابع للبحرية والمناطق المدنية، إلى أنه لا توجد مخاطر ظاهرة على الصحة العامة^(٣٨). بيد أن دراسة أجرتها وزارة الصحة في بورتوريكو استنتجت في أيار/مايو ٢٠٠٥ أن خطر الإصابة بالسرطان في بيبكيس قد ارتفع بنسبة ٣٥ في المائة في الفترتين من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٤ ومن ١٩٩٥ إلى ١٩٩٩.

٤٣ - أما المسألة الثالثة ذات الصلة بالموضوع فهي مستقبل محطة روزفلت رودز البحرية، مقر القيادة الجنوبية للقوات البحرية التابعة للولايات المتحدة في الفترة من عام ١٩٤١ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤. وقد بُنيت على الطرف الشرقي لبورتوريكو، على بعد سبعة أميال من بيبكيس، ومساحتها ٦١٢ ٨ فداناً، وكانت تستخدم نحو ٨٠٠ ٤ موظف من الموظفين الدائمين وأصحاب العقود المؤقتة وقدرت البحرية أنها تضح أكثر من ٣٠٠ مليون دولار في الاقتصاد المحلي سنوياً. إلا أن القائد العام لأسطول المحيط الأطلسي، المشير ناتر، أعلن في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، أنه بدون بيبكيس لن يكون هناك لزوم لمنشآت روزفلت رودز^(٣٩)، وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وافق كونغرس الولايات المتحدة رسمياً على إغلاق المحطة البحرية في إطار مشروع قانون بشأن نفقات الدفاع جرت الموافقة عليه في واشنطن العاصمة. وذكر مفوض بورتوريكو المقيم، الذي كان يعارض إغلاق المحطة البحرية وناضل من أجل نقل المسؤولية عن الأراضي إلى حكومة الإقليم، أنه سيكون في مقدور حكومة بورتوريكو المشاركة في اتخاذ القرارات بشأن الاستخدامات المقبلة لأراضي القاعدة، وأن نحو ٤٠ في المائة من إيرادات بيع هذه الأراضي سيكون تحت تصرفها^(٤٠). وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، وقّع الرئيس بوش قرار إغلاق قاعدة روزفلت رودز البحرية. وقد أغلقت القاعدة فعلياً في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤، تغير وضع القاعدة من قاعدة عسكرية تابعة للولايات المتحدة إلى "وضع انتقالي".

(٣٨) Agency for Toxic Substances and Disease Registry, communiqué, 18 December 2002

(٣٩) Associated Press, 11 and 16 January 2003

(٤٠) Caribbean Insight, vol. 26, No. 33 (2003)

٤٤ - وأعلن مفوض بورتوريكو المقيم، في عام ٢٠٠٤، أن حكومة بورتوريكو شرعت، بالتعاون مع البتاغون، في العمل على بدء تعميم أراضي القاعدة فور إغلاقها. وقال إن لوزارة التجارة خطة للتعمير تسمى "مدخل بورتوريكو إلى المستقبل" تلقي تأييدا من وزارة الدفاع الأمريكية ومن حاكم بورتوريكو^(٤١). وتدعو هذه الخطة إلى استخدام ٣ ٨٦٨ فداناً في إقامة منشآت عامة وخاصة وفي نفس الوقت حفظ ٣ ٣٨٧ فداناً من المستنقعات والموائل والروابي المسطحة القمة. بيد أن التعمير يتوقف على تقييم بيئي مرضٍ تُجرىه البحرية. وقد اقترح الحاكم تحويل المنطقة إلى مطار حتى تتمكن شركات طيران جديدة من تنظيم رحلات جوية إلى بورتوريكو.

جيم - التطورات الاقتصادية

٤٥ - لدى بورتوريكو اقتصاد صناعي ذو سمات خاصة مستمدة من موقعها الجغرافي كجزيرة وصلاتها المؤسسية الوثيقة مع الولايات المتحدة. ويبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بورتوريكو ١٩ ١٠٠ دولار، بينما يبلغ في الولايات المتحدة ٤٣ ٥٠٠ دولار^(٤٢). ويرتبط الأداء الاقتصادي بصورة وثيقة بالدورة الاقتصادية للولايات المتحدة وبناظهما الضريبي وبمستوى التحويلات الاتحادية. وتمثل الصناعة التحويلية ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما لا تساهم الزراعة إلا بما يقل عن ١ في المائة. وثمة قطاع للصناعة التحويلية يتسم باتساعه واعتماده على أحدث التكنولوجيا، يشمل عمليات كثيرة في مجال المستحضرات الصيدلانية والإلكترونيات والأدوات العلمية والأدوات الدقيقة^(٤٣).

٤٦ - وتفيد تقارير وسائط الإعلام أن أشمل دراسة لاقتصاد بورتوريكو أُجريت خلال الخمسة والسبعين عاماً الماضية تذكر أن تحقيق النهضة المأمولة سيتطلب اتحاد القطاع الخاص والحكومة لإيجاد آلاف فرص العمل وضرورة وضع سياسات ضريبية وسياسات أخرى لتحقيق ذلك. وتقوم الدراسة المعنونة "اقتصاد بورتوريكو: استعادة النمو"، التي اشترك في إجرائها مركز الاقتصاد الجديد في سان خوان ومؤسسة بروكيتز في واشنطن العاصمة، بفحص الأداء الاقتصادي للجزيرة منذ الطفرة التي حققتها عقب الحرب العالمية الثانية مروراً بركودها خلال الخمسة والعشرين عاماً الأخيرة. وخلصت الدراسة إلى أن إنعاش النمو سيتطلب زيادة نسبة العاملين من سكان بورتوريكو، بتحسين حوافز

(٤١) www.house.gov/acevedo-vila, 16 December 2003

(٤٢) www.cia.gov, 15 March 2007

(٤٣) Economist Intelligence Unit, Country Profile 2006, Puerto Rico, January 2007

البحث عن العمل وبتوسيع نطاق فرص العمل المتاحة من القطاع الخاص، على حد سواء^(٤٤).

٤٧ - وشجع قانون الحوافز الصناعية عملية التصنيع حيث منح امتيازات لشركات الولايات المتحدة التي أقامت مصانع في الجزيرة. وبالإضافة إلى ذلك تنص المادة ٩٣٦ من قانون الضرائب الاتحادية في الولايات المتحدة (قانون الضرائب) على حوافز ضريبية سخية لهذه الشركات، بما في ذلك الحق في إعادة الأرباح إلى الوطن بدون دفع ضرائب. وساعدت هذه السياسات على مر السنين في تحويل بورتوريكو إلى "مركز خارجي للتصنيع"^(٤٥) تابع للولايات المتحدة وتحويل الاقتصاد من اقتصاد زراعي كاريبي يعتمد على محصول السكر إلى اقتصاد صناعي حديث. ولكن في عام ١٩٩٦ اعتمد كونغرس الولايات المتحدة، واضعا الميزانية في اعتباره، تشريعا بدأ بمقتضاه إلغاء هذه الحوافز الضريبية على مراحل في إطار إجراءاته لتسوية الميزانية، ثم إلغاء هذه الحوافز تماما في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥^(٤٦). وكما قالت وسائل الإعلام في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٧ تعارض الشركات الأمريكية تحويل بورتوريكو إلى ولاية نظرا لأن ذلك سيحرم هذه الشركات من مركزها في الإعفاء من الضرائب هناك. ويعمل أكثر من نصف الشركات المائة المذكورة في قائمة فورتشن في بورتوريكو حيث تستثمر بلايين الدولارات في مصانع عمال مدربين. ولا تريد شركات إلإي ليلي ومعامل أبوت وميكروسوفت وكوكاكولا وغيرها أن تفقد بورتوريكو مركزها ككومنولث معفي من الضرائب كما يقول السياسيون والأكاديميون^(٤٧). وبالإضافة إلى ذلك انكشفت صناعة منتجات المنسوجات والملابس، وهي صناعة كثيفة العمالة، نتيجة المنافسة الخارجية كما يرجع ذلك جزئيا إلى الإلغاء التدريجي لإعفاءات المادة ٩٣٦. وهكذا تمثل أحد التحديات الكبرى للسياسية الاقتصادية في بورتوريكو في السنوات الأخيرة في إعداد الاقتصاد لمواجهة آثار الإلغاء التدريجي للإعفاءات الضريبية بموجب المادة ٩٣٦ وذلك بتخفيض اعتماد الجزيرة على الصناعة التحويلية وتعزيز تنمية قطاعي التكنولوجيا المتطورة والسياحة. وجاء في وسائل الإعلام في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ أن مئات المستثمرين ورجال الأعمال من الولايات المتحدة ومنطقة الكاريبي اجتمعوا للمرة الأولى في مؤتمر بورتوريكو للاستثمار لمناقشة فرص الاستثمار في الجزيرة ولتأكيد المزايا الاقتصادية الناجمة عن موقعها

(٤٤) www.usanewswire.com, 25 May 2006

(٤٥) Economist Intelligence Unit, Puerto Rico Country Profile, 2005

(٤٦) Journal of Commerce, 23 January 2006

(٤٧) Associated Press, Dan Caterinichia, 21 March 2007

الجغرافي^(٤٨). وفي آذار/مارس ٢٠٠٧، ذكرت وسائل الإعلام أن ٦,٥ مليون سائح قاموا بزيارة بورتوريكو أثناء السنة المالية ٢٠٠٦، بزيادة قدرها ٤,٣ في المائة عن عام ٢٠٠٥^(٤٩).

٤٨ - ورغم أن تأثير الإلغاء التدريجي للإعفاءات المنصوص عليها في المادة ٩٣٦ في اقتصاد بورتوريكو كان سلبيا عموما، فقد اهتمت الشركات الدولية، وبخاصة شركات المستحضرات الصيدلانية والأجهزة الطبية، إلى طريق للتخفيف من حدة الآثار السلبية للتغيير في القانون الضريبي. وباكتساب الشركات لمركز "الشركة الأجنبية الخاضعة للقيود"، يمكنها الاستناد إلى المادة ٩٠١ من القانون الضريبي، الذي لا يفرض ضرائب اتحادية على الأرباح إلا في حالة إعادة تحويلها إلى الولايات الـ ٥٠. ونتيجة لذلك، ظلت الصناعة الصيدلانية تشكل أحد أقوى القطاعات في بورتوريكو. وقد ولدت هذه الصناعة، حتى الآن، ما يقارب ٣٠.٠٠٠ وظيفة، تمثل زهاء ٢٥ في المائة من الوظائف الصناعية في الجزيرة وعددها ١٢٠.٠٠٠ وظيفة، وتمثل حوالي ٢٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لبورتوريكو^(٥٠).

٤٩ - وقد اضطرت قرابة ٥٠ وكالة حكومية إلى جانب ١٥٠٠ مدرسة تابعة للولاية إلى إغلاق أبوابها في ١ أيار/مايو ٢٠٠٦ عندما نفذت الأموال المتاحة للحكومة لمواصلة تسيير العمل حتى نهاية السنة المالية في ٣٠ حزيران/يونيه. وحمل الحاكم الحزب التقدمي الجديد مسؤولية هذه الأزمة لرفضه الموافقة على تشريع يقضي بفرض ضريبة بنسبة ٧ في المائة لتوفير موارد للحكومة لتسديد قرض مطلوب لتغطية نقص في الميزانية يبلغ ٧٤٠ مليون دولار. واعتمد مجلس الشيوخ في الجزيرة حلا وسطا في ١ أيار/مايو بتطبيق ضريبة مبيعات بنسبة ٥,٩ في المائة - وهو أقل مما كانت الحكومة تريده ولكنه يزيد عن نسبة ٤ في المائة (بالإضافة إلى ١,٥ في المائة للمجالس المحلية) التي يدعو إليها الحزب التقدمي الجديد. ومع ذلك ظل الجمود سائدا في مجلس النواب حيث كانت الحكومة تحتاج إلى ٨ أصوات إضافية لاعتماد هذا التدبير^(٥١). وكما جاء في وسائل الإعلام في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٦ أعلن الحاكم عن التوصل إلى حل وسط للتغلب على الأزمة المالية التي ظلت الجزيرة تواجهها لمدة أسبوع. وتم التوصل إلى ذلك الاتفاق قبل يوم واحد من بدء سلسلة من الاحتجاجات دعت إليها النقابات وتهدف إلى تعطيل اقتصاد الجزيرة، وكان ذلك في نفس اليوم الذي قامت فيه شركة

(٤٨) www.biz.yahoo.com, Press Release: Puerto Rico Chamber of Commerce, 25 April 2006

(٤٩) Associated Press, 13 March 2007

(٥٠) *Journal of Commerce*, 23 January 2006; *The Puerto Rico Herald*, 30 June 2005

(٥١) www.oxan.com, 3 May 2006

مودي للخدمات الاستثمارية بتخفيض مستوى بعض سندات بورتوريكو إلى سندات عديمة القيمة نتيجة لتلك الأزمة^(٥٢). وفي ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦ أعلنت وسائل الإعلام أن حاكم بورتوريكو وقّع قانونا في ٤ تموز/يوليه لإنشاء أول ضريبة مبيعات في الجزيرة تصل إلى ٧ في المائة، وبذلك أنهى حالة الشلل التي استمرت طوال أسبوع في ظل رفض رئيس المجلس الموافقة على التشريع^(٥٣).

٥٠ - وحقق اقتصاد بورتوريكو خلال الفترة بين تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، نموا قدره ٢,٥ في المائة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. وزادت العمالة بنسبة ٣,١ في المائة، ويتوقع أن تواصل نموها نظرا للعديد من مشاريع الاستثمار الجديدة. وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، افتتح الحاكم أسبيدو بيلا مركز المؤتمرات في بورتوريكو الذي يتوقع أن يوجد ٦٠٠٠ وظيفة ويدرّ عائدات تناهز ٣٠٠ مليون دولار سنويا. وتشمل التطورات الأخرى ما أعلنته في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، ميرك، وهي شركة صيدلانية أمريكية، من أنها ستستثمر ٣٠٠ مليون دولار في مصنعها الحالي الموجود في برشلونيتا. وسيتمكن المشروع من الاحتفاظ بالوظائف الـ ٢٠٠ التي كان مقررا إلغاؤها في إطار عملية إعادة تنظيم الشركة على نطاق العالم. وأصدرت أمغن، أكبر شركات التكنولوجيا الأحيائية في العالم إعلانا مماثلا يشير إلى توسيع مصنعها الموجود حاليا في خونكوس. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك التطور إلى إيجاد ٩٠٠ وظيفة جديدة^(٥٤). وكما ذكرت وسائل الإعلام في ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٦ أعلنت وزارة العمل في الولايات المتحدة أن مطالبات استحقاقات البطالة ارتفعت بمقدار ٤٢٠٠٠ مطالبة في الأسبوع الأول من أيار/مايو لتصل إلى ٣٦٧٠٠٠، ويرجع ذلك أساسا إلى إغلاق بعض مكاتب الحكومة في بورتوريكو. وكان ذلك أكبر مستوى معدّل فصليا منذ أوائل تشرين الأول/أكتوبر عندما تضخمت مطالبات العاطلين عن العمل بسبب الأضرار الناجمة عن إعصار كاترينا وإعصار ريتا. ويتوقع المحللون أن تبلغ المطالبات ٣١٨٠٠٠ مطالبة فقط في أيار/مايو ٢٠٠٦^(٥٥).

٥١ - وفي عام ٢٠٠٣، أعلنت حكومة بورتوريكو أن أعمال التنفيذ جارية في برنامج الاستثمار في الهياكل الأساسية والأشغال العامة بهدف حفز الاقتصاد (في إطار مجموعة إجراءات استثمارية تتخذ على مدى أربع سنوات بقيمة إجمالية قدرها ٦ بلايين دولار)،

www.nytimes.com, 9 May 2006 (٥٢)

.www.herald.com, 5 July 2006 (٥٣)

.Economist Intelligence Unit, Country Report, Puerto Rico, January 2006 (٥٤)

.www.caribeannetnews.com (٥٥)

الذي يشمل شبكة النقل الحضري العام بالقطارات ومركزا للشحن العابر في ميناء الأمريكتين، ومشاريع أخرى أقل أهمية. وقد أنجز أحد المشاريع، وهو شبكة النقل الحضري العام بالقطارات، في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ بعدما واجه عمليات تأخير كبيرة وتجاوزات في الميزانية^(٥٦). وبدأت الأعمال منذ شباط/فبراير ٢٠٠٤، في مشروع ثان هو ميناء الأمريكتين، عندما وجهت الدعوة إلى الشركات المحلية والدولية لتقديم عطاءات للبناء والتشغيل. ورصدت حكومة بورتوريكو مبلغا إجماليا قدره ٢٥٠ مليون دولار لبناء الميناء. وقد تم بنجاح، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، إنجاز المرحلة الأولى من المراحل الأربع للمشروع - بناء الأرصفة ٤، ٥، و ٦ - قبل الموعد المقرر بشهرين، وبتكلفة بلغت ٤٠ مليون دولار^(٥٧). وفي آذار/مارس ٢٠٠٥، وافق مصرف التنمية الحكومي على الإفراج عن الأموال الخاصة بالمرحلة الثانية من المشروع التي من المتوقع أن تبلغ تكلفتها ٧٠ مليون دولار، ويستغرق إنجازها فترة تمتد إلى عام ٢٠٠٩^(٥٨).

٥٢ - وعلاوة على مجموعة إجراءات الاستثمار البالغة ٦ بلايين دولار، استمرت حكومة بورتوريكو في اتخاذ خطوات إضافية لحفز اقتصاد البلاد على مدى سنة ٢٠٠٥. وقد أعلن الحاكم، أسيبيدو بيلا، في بيانه عن الميزانية لشهر آذار/مارس ٢٠٠٥ وجود تمويلات حكومية جديدة مرصودة لتطوير ١٠٠٠ من المؤسسات التجارية الصغيرة، ٣٠ مليون دولار؛ وللسياحة، ٢١,٦ مليون دولار، ستخصص ١٠,٦ ملايين دولار منها كحوافز لسفن الجولات السياحية؛ وللنهوض بالزراعة، ٤ ملايين دولار. وأعلن الحاكم أيضا عن العديد من المشاريع الاستراتيجية لتشجيع النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي. وتشمل هذه المشاريع برنامج مدخل إلى المستقبل لتعمير القاعدة البحرية السابقة لروزفلت رودز في سيبيا، ومشروع سيوداد ريد الذي يعتزم استعمال خط القطار الحضري كمرتكز للتنمية الحضرية والاقتصادية. وتشمل المبادرات الأخرى بناء مركز العلوم الجزئية التابع لجامعة بورتوريكو قرب محطة الجامعة على خط القطار الحضري في ريو بيدراس؛ وتخصيص ١٨٣ مليون دولار لميناء الأمريكتين، و ١٥ مليون دولار من أجل إعداد مدينة ماياغويس لاستضافة ألعاب أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي لعام ٢٠١٠، و ٦٢٩ مليون دولار لهيئة الطرق السريعة والنقل^(٥٩).

^(٥٦) *The Puerto Rico Herald*, 7 June 2005

^(٥٧) www.portoftheamericas.com

^(٥٨) *The Puerto Rico Herald*, 4 March 2005; www.portoftheamericas.com

^(٥٩) *The Puerto Rico Herald*, 24 March 2005

رابعا - الإجراءات السابقة التي اتخذتها الأمم المتحدة

ألف - ملحة عامة

٥٣ - التزمت الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٥٣ بموقف ثابت بشأن وضع بورتوريكو واختصاص هيئات الأمم المتحدة فيما يتعلق بدراسة هذا الوضع، استنادا إلى قرار الجمعية العامة ٧٤٨ (د-٨) المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٣، الذي أعفت الجمعية العامة بمقتضاه الولايات المتحدة من التزاماتها بموجب الفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة. ففي الفقرة ٩ من ذلك القرار أعربت الجمعية العامة عن تأكيدها بأنه وفقا لروح القرار والمثل العليا المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة ووفقا لتقاليد شعب الولايات المتحدة والتقدم السياسي الذي أحرزه شعب بورتوريكو بأنه سيتم إيلاء الاعتبار الواجب لإرادة الشعبين البورتوريكي والأمريكي في تسيير علاقتهما بموجب وضعهما القانوني، وكذلك في حالة عدم رغبة أحد طرفي الارتباط الذي تم الاتفاق عليه اتفاقا متبادلا في تغيير أحكام ذلك الارتباط. ومنذ ذلك الحين تمسكت الولايات المتحدة بأن بورتوريكو قد مارست حقها في تقرير المصير وأنها حصلت على الحكم الذاتي الكامل وأنها قررت بحرية وبطريقة ديمقراطية الدخول في ارتباط حر مع الولايات المتحدة، وأنها بذلك، وكما ذكر صراحة في القرار ٧٤٨ (د-٨)، تقع خارج نطاق اختصاص الأمم المتحدة بالنظر في وضعها. وقد اعترضت قوى بورتوريكو المؤيدة لإنهاء الاستعمار والمؤيدة للاستقلال على هذا التأكيد.

٥٤ - وترد المعلومات عن الإجراءات التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة بشأن بورتوريكو قبل عام ١٩٧٤ في تقرير المقرر لعام ١٩٧٣ (A/AC.109/L.976). ويمكن الاطلاع على المعلومات التي استجدت بعد ذلك على النحو التالي: A/AC.109/L.1191 و Add.1 (للأعوام من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٦)؛ و A/AC.109/L.1334 و Add.1-3 (لعامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨)؛ و A/AC.109/L.1436 (للأعوام من ١٩٧٩ إلى ١٩٨١)؛ و A/AC.109/L.1572 (للأعوام من ١٩٨١ إلى ١٩٨٥)؛ و A/AC.109/1999/L.13 (للأعوام من ١٩٨٤ إلى ١٩٩٨)؛ و A/AC.109/2000/L.3 (لعام ١٩٩٩)؛ و A/AC.109/2001/L.3 (لعام ٢٠٠٠)؛ و A/AC.109/2002/L.4 (لعام ٢٠٠١)؛ و A/AC.109/2003/L.3 (لعام ٢٠٠٢)؛ و A/AC.109/2004/L.3 (لعام ٢٠٠٣)؛ و A/AC.109/2005/L.3 (لعام ٢٠٠٤)؛ و A/AC.109/2006/L.3 (لعام ٢٠٠٥).

باء - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الخاصة

٥٥ - في الجلسة الثامنة المعقودة في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ قررت اللجنة الخاصة، باعتمادها المقترحات المتصلة بتنظيم العمل التي تقدم بها الرئيس (انظر A/AC.109/2006/L.2)،

أن تتناول، حسب الاقتضاء، البند المعنون "مقرر اللجنة الخاصة المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ بشأن بورتوريكو" وأن تنظر فيه في جلساتها العامة.

٥٦ - وفي الجلسة الثامنة أيضا، وجه رئيس اللجنة الخاصة الانتباه إلى عدد من الرسائل الواردة من منظمات تطلب أن تستمع اللجنة إليها بشأن موضوع بورتوريكو. وفي الجلسة نفسها وافقت اللجنة الخاصة على الاستجابة لتلك الطلبات والاستماع إلى الممثلين التاليين للمنظمات المعنية في جلساتها الثامنة والتاسعة (انظر A/AC.109/2006/SR.8 و 9):

- الجلسة الثامنة: السيد فونتانيه مالدونادو (نقابة المحامين في بورتوريكو)؛ السيد أورتيس غوسمان (المنظمة المستقلة للحركة المناصرة لولاية بورتوريكو الحرة المرتبطة)؛ السيد مارتن غارسيا (حزب استقلال بورتوريكو)؛ السيدة سينتينو رودريغيز (بورتوريكيون من أجل الدفاع عن التراث الوطني)؛ السيد ريفيرا ريس (رابطة بورتوريكو المستقلة)؛ السيد كارفاخال مورينو (المؤتمر الدائم للأحزاب السياسية من أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي)؛ السيد الفونسين (لجنة أمريكا اللاتينية والكاريبي للاشتراكية الدولية)؛ السيد راموس (الرابطة الأمريكية للحقوقيين)؛ السيد براس (قضية الاستقلال المشتركة ولجنة بورتوريكو للأمم المتحدة)؛ السيد كاستيلو موراليس (حزب بورتوريكو الوطني)؛ السيد دوبري سالغادو (الحركة الاشتراكية الديمقراطية للحكم الذاتي في بورتوريكو)؛ السيد أوخيدا سيرانو (حركة أوستوسيانو للاستقلال الوطني والمنسق الوطني لكسر حلقة الحصار)؛ السيد سانثيز (المنسق الوطني لحركة كسر حلقة الحصار)؛ السيد راموس روسادو (حملة مناصرة الحرية)؛ السيد غوادالوب أورتيس (رابطة نعم لفييكيس)؛ السيد مالميركا دياس (كوبا)؛

- الجلسة التاسعة: السيد مالكي (جمهورية إيران الإسلامية)؛ السيدة نونيس دي أودريمان (جمهورية فتزويلا البوليفارية)؛ السيد مالميركا دياس (كوبا)؛ السيد إدواردو فيلانوفيا مونيوس (لجنة حقوق الإنسان في بورتوريكو)؛ السيد راميريس (مواطنو الولايات المتحدة من أجل بورتوريكو)؛ السيد توريس بلاتيت (ممثل الشرق الوطني الأكبر في بورتوريكو)؛ السيد فيلغارا (حملة مناصرة فييكيس)؛ السيدة براسيل (الاتحاد من أجل فييكيس وبورتوريكو)؛ السيد بيسكيرا سيفيلانو (حركة أوستوسيانو للاستقلال الوطني)؛ السيد باتيا (إدارة الشؤون الاتحادية في بورتوريكو)؛ السيد نينايش (المجلس الوطني لإنهاء الاستعمار)؛ السيد استرادا (حزب العمال الاشتراكي)؛ السيد رودريغيز بانكس (الجهة الاشتراكية

لبورتوريكو)؛ السيد دالماو راميريس (الحزب الشعبي الديمقراطي)؛ السيد إيريزاري (تجمع الطلبة لتأكيد حقوق استوسيانو في للاستقلال)؛ السيدة فالديس دي ليساردي (تجمع بورتوريكو لدى الأمم المتحدة)؛ السيد باكيرو نافارو (مؤسسة العمل الديمقراطي لبورتوريكو)؛ السيد بيروس دافيلا (العمل الوطني من أجل مركز بورتوريكو)؛ السيدة ريكسك (المنظمة الوطنية للنهوض بالثقافة البورتوريكية)؛ السيد آدامس (مركز آنا كاونا الأدبي)؛ السيد ماليريكا دياس (كوبا)؛ السيد آدامس (مركز آنا كاونا الأدبي)؛ السيد ماليريكا دياس (كوبا)؛ السيدة غراي فلوريس (مجموعة عمال إيثاكا الكاثوليكية لمساندة فييكيس).

٥٧ - وفي الجلسة الثامنة عرض ممثل كوبا مشروع القرار A/AC.109/2006/L.7. وعُلم ممثل جمهورية إيران الإسلامية تأييده للنص. وفي الجلسة ذاتها اعتمدت اللجنة الخاصة مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/AC.109/2006/L.7 بدون تصويت.

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٥٨ - لم يُعرض على الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين أي مشروع قرار بشأن هذه المسألة لكي تتخذ إجراء بشأنه.